www.refaad.com

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/2

E-ISSN 2519-9293 | P-ISSN 2519-9285

Vol. 16, Issue 1, 2026, pp. 14 - 24

The Relationship between Financial Inclusion and the Performance of Local Banks: An Applied Study on the Palestinian Banking Sector (2006–2023)[2]

Anas Zaher Almasri[1], Fadi Hassan Shihadeh[2*], Lara Bilal Halloub[3]

[1,2] Assistant Professor, College of Business and Economics, Palestine Technical University, Kadoorie, Palestine.

[3] Jordan Ahli Bank, Jordan.

[*] Corresponding Author: Fadi Shihadeh (f.shehadeh@ptuk.edu.ps)

العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك المحلية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني (2006–2023)[1]

أنس زاهر المصري[1]، فادي حسان شحادة[2*]، لارا بلال الحالوب[3]

[1,2] أستاذ مساعد- كلية الأعمال والاقتصاد- جامعة فلسطين التقنية- خضوري- فلسطين.

[3] البنك الأهلي الأردني- الأردن.

*الباحث المراسل: فادي شحادة (f.shehadeh@ptuk.edu.ps)

Received استلام البحث	Revised مراجعة البحث	Accepted قبول البحث
2025/9/28	2025/10/23	2025/11/4

DOI: https://doi.org/10.31559/GJEB2026.16.1.2

This file is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International

Abstract:

Objectives: This study analyzes how enhancing financial inclusion affects the financial performance of local banks in Palestine.

Methods: The study employed a quantitative analysis approach, using data collected from local banks covering the period from 2006 to 2023.

Results: The study concluded that financial inclusion has a significant impact on the banking performance of the sampled banks. Specifically, the findings indicate that banking penetration has a significant and positive effect on bank performance across all tests. However, when considering the variable of SME loans, the impact remained positive but was statistically insignificant in some tests.

Conclusions: The study found that enhancing financial inclusion indicators such as banking penetration and credits to SMEs could improve the bank's performance as measured by operating profit and net interest margin.

Keywords: *Financial inclusion; banking penetration; SMEs; banks; crises.*

الملخص:

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تعزيز الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك المحلية العاملة في فلسطين.

المنهجية: استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الكمي؛ وتم جمع البيانات للبنوك المحلية للفترة من 2006 لغاية 2023.

النتائج: توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية طبقًا لأهدافها؛ يوجد أثر معنوي للشمول المالي على الأداء البنكي للبنوك. وجدت الدراسة أن تأثير التغلغل المصرفي معنويًا وموجبًا على الأداء البنكي عند كل الاختبارات؛ بينما كان التأثير موجبًا وليس معنويًا في بعض الاختبارات عند الأخذ بعين الاعتبار متغير القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الخلاصة: توصلت الدراسة إلى أن تعزيز مؤشرات الشمول المالي مثل التغلغل المصرفي ومنح التسهيلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحسين الأداء البنكي مقاسًا بالربح التشغيلي وهامش صافي الفائدة.

الكلمات المفتاحية: *الشمول المالي؛ التغلغل المصرفي؛ المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ البنوك؛ الأزمات.*

الاستشهاد

Citation

المصري، أنس، وآخرون. (2026). العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك المحلية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني (2006–2023). *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، 16 (1)، 14- 24.

Almasri, A. Z., et al. (2026). The Relationship between Financial Inclusion and the Performance of Local Banks: An Applied Study on the Palestinian Banking Sector (2006–2023). *Global Journal of Economics and Business*, 16(1), 14-24. https://doi.org/10.31559/GJEB2026.16.1.2 [In Arabic]

[1] جزء من هذا البحث مستل بتصرف من رسالة ماجستير تمت مناقشتها في جامعة فلسطين التقنية خضوري بعنوان " أثر تعزيز الشمول المالي على الاداء البنكي: دراسة حالة فلسطين" للباحثة لارا حالوب و بإشراف كلًا من د. أنس المصري و د. فادي شحادة.

يتقدم الباحثون بالشكروالتقدير إلى جامعة فلسطين التقنية- خضوري على دعم وتمويل نشرهذا البحث. كما يتقدم الباحثون بجزيل الشكر إلى السادة المحكمين على الملاحظات القيمة بما ساهم في تحسين البحث بصورته النهائية.

[2] Part of this research is adapted, with modifications, from a master's thesis that was defended at Palestine Technical University – Kadoorie, entitled "The Impact of Enhancing Financial Inclusion on Banking Performance: A Case Study of Palestine," by the researcher Lara Halloub, under the supervision of Dr. Anas Almasri and Dr. Fadi Shihadeh.

The authors extend their sincere thanks and appreciation to Palestine Technical University – Kadoorie for supporting and funding the publication of this research. The authors also express their deep gratitude to the anonymous reviewers for their valuable comments, which contributed to improving the final version of the paper.

المقدمة:

اعتبرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في اجتماعها لعام 2015 أنه يمكن تحقيق 7 أهداف من أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الشمول المالي؛حيث أنه تم تعريف الشمول المالي كأحد العوامل التي تساهم في "القضاء على الفقر، القضاء على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، المساواة بين الجنسين، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والبنية التحتية، الحد من أوجه عدم المساواة". إذ تجلى هذا الاهتمام من خلال التزام الحكومات عبر العالم بتحقيق الشمول المالي بواسطة تنفيذ سياسات وإجراءات تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي وزيادة ثقة الأفراد في النظام المالي، وذلك بهدف وصول جميع الأفراد والمشاريع إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل دائم وفعال (Beck et. al,2009). ويتضمن ذلك تشجيع مزودي الخدمات المالية على تقديم خدمات مميزة ومتنوعة، بأسعار منخفضة، وبشكل مستدام وتلبي حاجات أفراد المجتمع (CGAP,2016)، حيث يعتبر توسيع مجال الخدمات المالية الاساسية وتيسير وصول مختلف شرائح المجتمع إليها؛ من الركائز الأساسية لمناهضة الفقر، وتحسين مستوى النمو والازدهار (البنك الدولي، 2022).

وتعرف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)Consultative Group to Assist the Poor الشمول المالي: "أن جميع الشركات والأفراد لديهم إمكانية الوصول واستخدام الخدمات المالية بأسعار معقولة وبشكل مستدام. وتشمل هذه الخدمات المدفوعات والادخار والائتمان وخدمات التأمين [3]". وتعرفه سلطة النقد الفلسطينية على "أنه توفير وإتاحة المنتجات المالية لجميع فئات المجتمع، بطرق ميسرة وبتكاليف معقولة، مما يسمح لهم بالوصول إليها واستخدامها بفعالية، وحماية حقوق المستهلكين، وزيادة وعيهم المالي، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المالية السليمة" (PMA،2018).

انطلاقًا من تعريف الشمول المالي فإن لدينا طرفين لابد من تحقيق التوازن بينهما- جانب الطلب وجانب العرض للمنتجات المالية - من أجل تعزيز الشمول المالي بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛ وذلك من خلال المساهمة في تحقيق 7 أهداف من أهداف التنمية المستدامة والتي تم ذكرها سابقًا؛ وبناء على ذلك يجب على المؤسسات ومزودي الخدمات المالية تطوير خدمات تلائم حاجات الزبائن وتحديدًا الفئات الأقل حظًا (الشباب؛ النساء؛الفقراء؛ والمشاريع الصغيرة و المتوسطة) بحيث يتم عرض تلك الخدمات بأسعار مقبولة ومعقولة وبشكل مستمر؛ ومن جانب آخر تهدف البنوك ومزودي الخدمات المالية إلى تحقيق عائد مناسب للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أثناء تقديمها للخدمات (Shihadeh,2021a).

وعليه؛ فإن من العوامل التي تساعد البنك على تحقيق أهدافه كشركة مالية، هو تقديم خدمات مالية لتغطية احتياجات العملاء، بشكل مستمر ومستدام، وبأسعار معقولة (Shihadeh,2021b) . إذ تسعى البنوك إلى زيادة ثروة ملاكها من خلال تحقيق أقصى ربح واستفادة (Pilloff, 1996).

إن تحقيق الشمول المالي يتطلب من البنوك أن تقدم خدماتها لجميع أفراد وفئات المجتمع، بما في ذلك الفئات الاجتماعية المحرومة والمهمشة، وعندما يحقق البنك أداء جيدًا في تحقيق الشمول المالي، فإنه يجذب عملاء جدد ويزيد من قاعدة العملاء لديه ولدى النظام المالي الرسمي وهذا ينعكس إيجابًا على نتائج أعماله. وبالتالي، فإن دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل وصولها إلى مصادر التمويل المناسبة بأسعار معقولة، يؤدي إلى توسيع نشاطها، وتنميتها، وبالتالي مساعدة هذه المؤسسات على الاستدامة (Shihadeh et. al 2019)، مما يساعد في خلق بيئة اقتصادية مستقرة، وانخفاض في معدلات الفقر والبطالة (Honohan, 2008; Swamy, 2014). وعطفًا على ذلك فإن تقديم البنوك للتمويل المطلوب من المشاريع الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى تحقيق عوائد وأرباح مما يؤدي إلى تحسين مؤشرات الأداء المالي للبنوك وبالتالي تعظيم ثروة الملاك كهدف رئيسي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف البنوك إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال تحقيق عوائد ملائمة مع المخاطر التي تتعرض لها وذلك باعتبارها مشاريع استثمارية تهدف إلى الربح (Pilloff, 1996). ومن أجل تحقيق النمو المستمر في العوائد والأرباح تقوم البنوك بتقديم خدماتها ومنتجاتها المالية على أساس تلبية حاجات ورغبات العملاء بما ينسجم مع الانظمة والقوانين السارية في البلد (BIS,2022) ويتوقع من ذلك أن يؤدي غلى توسيع قاعدة العملاء مما يساعد على جذب الودائع في البنوك وتطوير الخدمات وتلبيتها وفقًا لحاجات العملاء المستمرة بجودة مقبولة وأسعار معقولة وبشكل مستمر (الأخضر، 2016)؛ وهذا يندرج تحت مفهوم الشمول المالي ويهدف الشمول المالي إلى وصول الخدمات المالية إلى جميع فئات المجتمع -تحديدًا الفئات المهمشة- إلى الخدمات المالية بصورة عادلة ومستمرة وبجودة مقبولة (World Bank,2019).

وبالتالي فإن رغبة البنوك كمؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق الربح وتعظيم عوائدها المالية من خلال تقديم خدمات مالية ملائمة للعملاء (سلطة النقد الفلسطينية، 2022)، من حيث الحاجة والجودة والسعر؛ تلك الرغبة تتقاطع مع هدف المؤسسات النقدية في البلد من حيث تسهيل حصول جميع أفراد المجتمع على الخدمات المالية (Honohan, 2008; Swamy, 2014; Novignon et. al ,2018;)؛ وذلك بما يساهم في حصولهم على الرعاية الصحية والتعليم الجيد والحد من الفقر؛ وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة (CGAP,2016; World Bank,2025). ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: **ما أثر تعزيز الشمول المالي بأبعاده (الاستخدام والوصول إلى الخدمات المالية) على أداء البنوك المحلية في فلسطين؟**

وينبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر زيادة قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أداء البنوك المحلية في فلسطين؟
- ما أثر التغلغل المصرفي على أداء البنوك المحلية في فلسطين؟

[3] https://www.cgap.org/financial-inclusion

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق التالي:

- دراسه وتحليل أثر الشمول المالي بأبعاده: الوصول؛ مقاسًا بالتغلغل المصرفي والذي يمثل عدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الالي؛ والبعد الثاني هو الاستخدام مقاسًا بالقروض والتمويلات المقدمة إلى المؤسسات المتوسطة و الصغيرة. وانعكاس تلك المؤشرات على أداء البنوك المحلية مقاسًا بالمؤشرات التالية (الربح التشغيلي؛ هامش صافي الفائدة) في فلسطين. وينبثق عنه الأهداف الفرعية كما يلي:
  - دراسه وتحليل أثر قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أداء البنوك المحلية في فلسطين.
  - دراسه وتحليل أثر التغلغل المصرفي على أداء البنوك المحلية في فلسطين.

فرضيات الدراسة:

ستقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P-value≤ 0.05) لتعزيز الشمول المالي على أداء البنوك المحلية في فلسطين.

وينبثق عن الفرضية الرئيسية عدة فرضيات الفرعية كما يلي:

- **$H_{1.1}$** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P-value≤ 0.05) لقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أداء البنوك المحلية في فلسطين.
- **$H_{1.2}$**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P-value≤ 0.05) للتغلغل المصرفي على أداء البنوك المحلية في فلسطين.

أهمية الدراسة:

- **الأهمية النظرية:** ستساهم هذه الدراسة في تعزيز المعرفة والفهم العميق للعلاقة بين أداء البنوك والشمول المالي، من خلال هذه الدراسة، سنتمكن من تحليل وفهم تأثير تعزيز الشمول المالي على الأداء البنكي بشكل أفضل.
- **الأهمية الأهمية التطبيقية:** من المتوقع أن تعمل هذه الدراسة على توفير رؤى قيّمة لصانعي السياسات والمشرعين والمسؤولين في القطاع المالي في فلسطين، وستساعد نتائج هذه الدراسة على توجيه وتطوير السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتحسين الأداء البنكي.

الإطار النظري و الدراسات السابقة:

الإطار النظري:

أولًا: و اقع الشمول المالي في فلسطين

تكمن مسؤولية تعزيز الشمول المالي في فلسطين على العمل المشترك بين سلطة النقد الفلسطينية المنظمة للقطاع المالي المصرفي والتي تختص بالرقابة على المؤسسات المالية المصرفية و هيئة سوق رأس المال التي تختص بالرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية؛ بالإضافة إلى البنوك والشركات المزودة للخدمات المالية بأنواعها. حيث تم توقيع مذكرة التفاهم بين سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال في عام 2014 بهدف تطوير استراتيجية على المستوى الوطني من أجل تنسيق الجهود بين المؤسسات المالية وتعزيز وزيادة مستويات الشمول المالي في فلسطين. وتم إجراء مسح الشمول المالي الأول في فلسطين في عام 2016؛ وتم إجراء المسح الثاني في عام 2022.

يعرض جدول (1) بعض مؤشرات الشمول المالي في فلسطين للأعوام 2020 لغاية 2024 كما وردت في تقارير سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال. وجدير بالذكر بأن هذه البيانات تمثل الواقع الحالي لمؤشرات الشمول المالي الرئيسية في فلسطين.

جدول (1): مؤشرات الشمول المالي الاستخدام والوصول للأعوام (2020-2024).

المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	2020	2021	2022	2023	2024
الوصول للخدمات Access	عدد فروع ومكاتب المصارف لكل (10,000) بالغ	1.3	1.3	1.3	1.2	1.2
	عدد الصرافات الآلية لكل (10,000) بالغ	2.4	2.4	2.4	2.4	2.3
	مجموع عدد نقاط الوصول (فروع و صراف آلي)	3.8	3.7	3.7	3.6	3.5
الاستخدام Usage	نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب بنكي واحد	%44	%46	%50	%51	%50.1
	نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض مصرفي واحد	%7	%7	%7	%7	%7
	نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض واحد	%10	%10	%10	%10	%10

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية 2025 https://www.pma.ps/en/Financial-Inclusion/Financial-Inclusion-Data-and-Indicators

من الجدول أعلاه نلاحظ ثبات نسبي في مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية من حيث عدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي لكل (10,000) بالغ في فلسطين. أما بخصوص مؤشر الاستخدام والذي يمثله نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب بنكي واحد فلقد حصل تطور من 44% في عام 2020 إلى تقريبًا 50% في عام 2024. أما مؤشر الاستخدام والذي يقاس بنسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض مصرفي (قرض من مؤسسات مصرفية) واحد بقي ثابت من 2020 لغاية 2024 بمعدل 7%. علاوة على ذلك؛ فإن نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض واحد سواء من مؤسسات مصرفية أو غيرها فأيضًا بقي ثابت بنسبة 10%.

بالإضافة إلى المسوح التي يتم إجراؤها من خلال المؤسسات الرسمية الفلسطينية؛ فإن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسساتهما يعملان على نشر معلومات حول مؤشرات الشمول المالي وفقًا للمعايير الدولية. كما يقوم البنك الدولي بإجراء مسح على مستوى الأفراد لكل دول واقتصاديات العالم كل 3 سنوات يظهر فيه التطورات التي حدثت على مؤشرات الشمول المالي الرئيسية والفرعية والتي تم اعتمادها في مجموعة العشرين عام 2015.

يُظهر جدول (2) المؤشرات الرئيسية للشمول المالي بناء على مسح البنك الدولي والذي يتم نشره بشكل دوري على موقع The Global Findex Database للمسوح من 2011 إلى 2024؛ حيث تم نشر مؤشرات الشمول المالي في عام 2025 وهي تمثل نتائج المسح الذي تم إجراؤه في عام 2024.

جدول (2): مؤشرات الشمول المالي الرئيسية

المؤشرات الرئيسية	2011	2014	2017	2021	2024
امتلاك حساب مصرفي؛ أو مؤسسة مالية مشابهة أو الدفع عبر الهاتف	%19	%24	%25	%34	%40
الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية	%4	%4.7	%7.2	%5	%7
التوفير لدى مؤسسات مالية رسمية	%5.5	%5.1	%6	%6.8	%8.8
نسبة امتلاك الاناث لحساب مصرفي	%10	%21	%16	26%	%28
حساب رقمي (عبر الهاتف)	لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات	%2.3	%6.2

المصدر: Global Findex Database ؛ والبيانات للبالغين لمن هم 15 عام وأكثر.

يظهر مسح البنك الدولي والذي يتم إجراؤه كل 3 سنوات مؤشرات تتعلق بالشمول المالي على مستوى الطلب من خلال استطلاع آراء السكان في الدول والاقتصاديات عبر العالم. يظهر الجدول أعلاه بعض المؤشرات الرئيسية للشمول المالي كما تم اعتمادها في مجموعة العشرين في عام 2015؛يظهر تطور ملموس في امتلاك حساب لدى مؤسسة مالية رسمية من 19% في عام 2011 إلى 40% في مسح عام 2024؛ وهذه النسبة متقاربة مع الأردن كدولة مجاورة ومشابهة في بعض الخصائص الاقتصادية والتي كانت 46% في عام 2024 ؛ وأعلى من لبنان والتي بلغت نسبة امتلاك حساب لدى مؤسسة مالية 23% لعام 2024.

أما مؤشر الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية فكانت النسبة متدنية حيث تراوحت بين 4% في عام 2011 إلى 7% في عام2024؛ وهذه النسبة أقل من الأردن والتي بلغت 13% لعام 2024 بينما أعلى قليلًا من لبنان والتي بلغت النسبة فيها 6% لنفس السنة. وعند ملاحظة مؤشر التوفير لدى مؤسسات مالية رسمية فإن النسبة ارتفعت بمعدل 3% تقريبًا بين مسح 2011 والتي كانت 5.5% ومسح 2024 والتي بلغت 8.8%؛ وبالمقارنة مع دول الجوار مثل الأردن والتي بلغت فيها النسبة 11% أما لبنان فبلغت نسبة التوفير من إجمالي البالغين 15 سنة فأعلى والتي كانت 3% فقط. أما مؤشر نسبة امتلاك الإناث لحساب مصرفي فقد تطورت بشكل لافت من 10% عام 2011 إلى 28% عام 2024؛ وهي نسبة أعلى من لبنان والتي بلغت في عام 2024 15.3% وأقل من الأردن والتي كانت 36% في نفس العام. ومن ضمن مؤشرات الشمول المالي الرئيسية والتي أدرجت خلال مسح البنك الدولي هو الخدمات المالية الرقمية؛ حيث اعتبرت الخدمات المالية رقمية وسيلة لتعزيز الشمول المالي وذلك نتيجة للتطورات التي حدثت في التكنولوجيا والهواتف النقالة بالإضافة إلى خدمات الإنترنت. وبالاطلاع على الجدول أعلاه نلاحظ عد وجود بيانات حول فلسطين للمسوح الثلاث الأولى؛حيث لم تكن خدمات الجيل الثالث متوفرة في فلسطين؛ حيث تم إطلاقها في بداية عام 2018؛ بينما زادت نسبة من يملكون حساب رقمي من 2.3 عام 2021 إلى 6.2 في عام 2024؛ ومن المتوقع أن ينمو استخدم الحساب الرقمي والدفع عبر الهاتف بشكل ملموس خلال المسوح اللاحقة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة صحراوي والفاضلي (2023)** والتي هدفت إلى دراسة أثر تعزيز الشمول المالي على أداء البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، باستخدام عينة تضم 45 بنكًا تجاريًا خلال الفترة من 2011 إلى 2020. أظهرت الدراسة تأثيرًا إيجابيا وملحوظًا لكل من عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد الفروع على أداء البنك. تؤكد هذه النتائج أهمية وفاعلية تعزيز الشمول المالي وانعكاسه على ربحية البنوك التي تمت دراستها.
- **دراسة العبدالله واخرون (2022)** هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك في الاقتصاد الأردني باستخدام بيانات سنوية لـ 13 مصرفًا تجاريًا في الفترة من 2008 إلى 2019. تم استخدام مؤشرات مثل قروض المشاريع الصغيرة و المتوسطة وودائعها، وبطاقات الائتمان، وعدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد الفروع كمتغيرات مستقلة تمثل الشمول المالي؛ ومؤشرات الربحية مثل العائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الفائدة كمتغيرات تابعة. خلصت الدراسة إلى وجود تأثير للشمول المالي على الأداء المالي للبنوك، عند قياسها بهامش صافي الفائدة والعائد على الأصول.
- **دراسة (Yakubu & Musah, 2022)** هدف البحث إلى دراسة تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك في جنوب صحراء أفريقيا خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2017. باستخدام مؤشرات فرعية مختلفة للشمول المالي. كشفت الدراسة عن وجود تأثير سلبي للشمول المالي على ربحية البنوك في إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية.
- **دراسة (Kumar et al., 2022)** باستخدام عينة تضم 122-بنكًا يابانيًا من عام 2004 إلى عام 2018. نجد أن الشمول المالي مهم حتى في الاقتصادات المتقدمة؛ حيث يقلل تقليص الفروع من ربحية البنوك اليابانية ويؤثر بشكل سلبي على ربحها، على الرغم من أن أعداد حسابات القروض وماكينات

الصراف الآلي لا تؤثر في ربحية البنوك. بينما المتغيرات على مستوى البنك، مثل إدارة التكاليف وإدارة مخاطر التسهيلات الائتمانية وحجم البنك هي المحركات الرئيسية للربحية.

- **دراسة (Khatib, et al., 2022)** استخدمت الدراسة عينة مكونة من 11-بنكًا عاملًا في فلسطين من أجل دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين أداء البنوك وتعزيز الشمول المالي، وغطت الدراسة الفترة (2012-2020). بينت الدراسة إلى أن قنوات توزيع المنتجات المالية مثل عدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي، وتوفر الخدمات المناسبة وجودة المنتجات تحسن ربحية البنوك، ومع ذلك، فإن أجهزة نقاط البيع ليست لها تأثير على الربحية.
- **دراسة عليوة واخرون (2021)** سعت الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي على "الميزة التنافسية"، للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين. غطت الدراسة جميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين من عام 2014 إلى 2018. واستخدمت الدراسة المؤشرات التالية والتي تمثل الشمول المالي وهي: عدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد فروع البنك، وحجم الودائع؛ وحجم التسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. تم التوصل إلى عدم وجود تأثير لعدد فروع البنك، على مستوى الميزة التنافسية المصرفية التي تم قياسها؛ وحصة السوق من إجمالي الودائع.
- **دراسة (Shihadeh, 2021)** هدفت هذه الدراسة إلى فحص الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي وأداء البنوك في فلسطين. يتضمن مجتمع الدراسة وعينتها البنوك الـ 15 كافة، وتغطي الفترة من عام 2006 إلى 2016 باستخدام Panel Data التي تشمل 162 ملاحظة. استخدمت الدراسة حجم القروض للشركات المتوسطة والصغيرة، وانتشار الخدمات المصرفية، وعدد أجهزة الصراف الآلي والفروع، والخدمات المصرفية عبر التطبيقات الرقمية. بالإضافة إلى الأرباح التشغيلية والإيرادات الإجمالية والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشرات لأداء البنك ومتغيرات تابعة. وأظهرت النتائج إلى أن انتشار قنوات الخدمات المصرفية مثل الفروع وأجهزة الصراف الآلي قد تعزز أداء البنك. بشكل عام، يساعد الشمول المالي البنوك على تحسين أدائها وزيادة إيراداتها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

استخدمت الأدبيات والأبحاث السابقة عدة مؤشرات للشمول المالي سواء مؤشر الوصول مثل عدد أجهزة الصراف الالي؛ عدد الفروع والمكاتب، وعدد الحسابات المصرفية، كما استخدمت مؤشر الاستخدام مثل التمويلات والقروض للأفراد أو للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وربطها بعدة مؤشرات للأداء البنكي عبر الاقتصاديات المختلفة. ومن خلال ربط نتائج تلك الدراسات مع هدف الدراسة الحالية بالتالي يمكن استخدام المنهجيات والنتائج والتوصيات الواردة في هذه الدراسات كأساس لتحليل العلاقة بين تعزيز مؤشرات الشمول المالي (التمويلات الصغيرة والمتوسطة وعدد أجهزة الصراف الألي والفروع) وأداء البنوك من خلال (NIM, Operational profit).

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بالمتغيرات التي سيتم إضافتها إلى المنهجية؛ حيث سيتم اضافة متغير الأزمات (الصحية؛ السياسية؛ الاقتصادية) كمتغير ضابط نتيجة للأزمات المتكررة التي تتعرض لها فلسطين وانعكاس ذلك على تراجع الأعمال وتراجع نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك؛ ستغطي الدراسة فترة زمنية مختلفة عن الفترات الزمنية التي تمت دراستها في الدراسات السابقة حيث ستغطي الفترة من 2006 إلى 2023.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

البيانات وطريقة جمعها:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الكمي، حيث تم جمع البيانات المالية لعينة الدراسة من التقارير السنوية للبنوك المستهدفة بالإضافة إلى بيانات الاقتصاد الكلي والتي تم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية. وتمثلت عينة الدراسة في البنوك الفلسطينية المحلية والتي تمثلت بأربع بنوك تقليدية وبنكان يقدمان خدمات مصرفية إسلامية وغطت الدراسة الفترة .2006-2023 وبالتالي نتج لدينا 108 مشاهدات.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: أداء البنوك

وتم تبني أبعاد هذا المتغير بناء على الدراسات والأدبيات السابقة بالإضافة إلى الأهداف المرجوة من تعزيز الشمول المالي ومؤشرات الشمول المالي كما وردت في مسوح البنك الدولي، وتمثلت بما يلي:

1. **الربح التشغيلي:** وهو الربح الناتج عن الأنشطة المصرفية الأساسية؛ ويحسب كالتالي: الربح التشغيلي= الدخل التشغيلي–المصاريف التشغيلية
2. **هامش صافي الفائدة:** وهو يقيس مدى كفاءة البنك في تحقيق أرباح من أنشطته الرئيسية؛ ويحسب كالتالي: **هامش صافي الفائدة** = (صافي دخل الفوائد / متوسط الأصول المدرة للفائدة) * 100%.

المتغيرات المستقلة:

- **الشمول المالي:** من خلال مراجعة الدراسات السابقة والاطلاع على الأبحاث العلمية المنشورة والتي ركزت على الشمول المالي كأحد أدوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي على طريق تحقيق التنمية المستدامة (Shihadeh,(2021b ؛ وربط الشمول المالي ومؤشراته الرئيسية: والمعروفة "باستخدام الخدمات المالية Usage" بالإضافة إلى "الوصول الى الخدمات المالية Access" ؛ و "جودة الخدمات المالية Quality" . وبناء على ما سبق؛ فإن الدراسة الحالية ستستخدم مؤشر "استخدام الخدمات المالية" والذي سيعبر عنه من خلال مبالغ القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث

أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة فئة مستهدفة للشمول المالي. كما سيتم استخدام مؤشر "الوصول إلى الخدمات المالية" والذي سيعبر عنه من خلال التغلغل المصرفي والذي يقاس عبر القنوات المصرفية مثل عدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي. (Shihadeh and Liu,2019; Shihadeh et. al,2018; Kumar et. al,2022) (صحراوي والفاضلي، 2022) و(خطيب واخرون، 2022) و(العبدالله واخرون، 2022) (Ditta & Saputra, 2020).

المتغيرات الضابطة:

هناك عدة عوامل على مستوى الوحدة الاقتصادية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي تؤثر على أداء المؤسسات في الاقتصاد؛ وتم استخدام عدة متغيرات في الأدبيات السابقة والتي ركزت على أداء البنوك أو الشركات مثل (Ditta & Saputra, 2020; Feghali et al., 2021; Shihadeh, 2021a; Shihadeh et. al, 2019)

حيث اعتبرت تلك الدراسات أن من العوامل الرئيسية التي تؤثر على أداء البنوك على مستوى الاقتصاد الكلي هي التضخم؛ نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي؛ وفي الدراسة الحالية تم إضافة متغير الأزمات التي تعصف بالاقتصاد وذلك طبقًا لطبيعة الوضع في فلسطين. وبناء على الدراسات السابقة الواردة أعلاه؛ تم استخدام مؤشر أسعار المستهلكين كمقياس لمعدل التضخم السنوي والذي يتم نشره عبر البنك الدولي بالإضافة إلى تقارير سلطة النقد الفلسطينية كمتغير على مستوى الاقتصاد الكلي. بالإضافة إلى ذلك تم استخدام نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتم الحصول عليه من خلال تقرير سلطة النقد الفلسطينية طبقًا لسنوات الدراسة؛ بالإضافة إلى تلك المتغيرات تم اعتبار الأزمات (الصحية؛ الاقتصادية؛ السياسية) كمتغير ضابط وهي ومؤثر على أداء البنوك وتم تعريف تعرض البلاد لأزمة طبقًا لتقارير سلطة النقد الفلسطينية في كل سنة من سنوات الدراسة؛ في حال وجود أزمة تم وضع 1 للسنة التي حدثت فيها الأزمة؛ وفي حال عدم تعرض البلاد أو الاقتصاد لأزمة تم وضع 0.

(Shihadeh, 2021a; Sahyouni&Wang, 2018; Rashid& Jabeen, 2016 :Shihadeh et. al, 2019; Yakubu & Musah, 2022: Demirgüç-Kunt et. al ,2021).

بجانب متغيرات الاقتصاد الكلي؛ تم اعتماد متغيرات على مستوى الوحدات الاقتصادية مثل حجم البنك والذي تم قياسه عن طريق صافي الأصول والذي تم الحصول عليه من خلال التقارير السنوية للبنوك. وبالتالي فإن المتغيرات الضابطة التي استخدمت في هذه الدراسة هي (حجم البنك؛ نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي؛ التضخم؛ الأزمات)؛ حيث أن بيانات صافي الأصول؛ قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتغلغل المصرفي والربح التشغيلي باللوغاريتم الطبيعي (Shihadeh,2020;Shihadeh,2021a; Ramadhan,2019).

نموذج الدراسة:

تم تصميم نموذج الدراسة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وبناء على هدف الدراسة الحالية؛ حيث اعتمدت الأبعاد التالية للمتغيرات الرئيسية: ويمكن صياغة نموذج الدراسة أعلاه من خلال المعادلة الرياضية التالية:

$$Y_{it} = f\ (FI_{it},\ ASS_{it},\ GDP_{it},\ INF_{it},\ CRI_{it}) \qquad (1)$$

ويمكن إعادة صياغة المعلدلة رقم (1) لتصبح كما يلي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1\ \ln SMEsloans_{it-1} + \beta_2\ BP_{it-1} + \beta_3\ \ln Assets_{it-1} + \beta_4\ GDP_{it-1} + \beta_5 Inflation_{it} + \beta_6\ CRI + \varepsilon_i \qquad (2)$$

حيث أن Y تمثل المتغير التابع وهو عائد البنك والذي تم قياسه من خلال الربح التشغيلي operation profit وهامش صافي الفائدة NIM؛ B_0 المفسر الثابت. Assets وتمثل حجم البنك مقاسًا بصافي الأصول؛ BP ويرمز للتغلغل المصرفي "Banking Penetration" وهو حصيلة دمج عدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي للعينة المستهدفة، SMEs Loans وهو مبلغ التسهيلات والتمويلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال مدة الدراسة. GDP نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، Inflation وهو معدل التضخم السنوي "مؤشر المستهلك" ؛CRI يمثل الأزمات التي تعرضت لها فلسطين خلال سنوات الدراسة. وتم الحصول عليها من خلال تقارير سلطة النقد الفلسطينية؛ حيث تم اعتماد ثلاثة أنواع للازمات وهي (أزمة صحية؛ أزمة سياسية؛ أزمة اقتصادية) ؛ ويعتبر متغير الأزمات متغير وهمي Dummy Variable حيث 1: وجود أزمة في السنة و 0 لا توجد أزمة.

التحليل وعرض النتائج:

سيتم في هذا القسم عرض نتائج تحليل بيانات الدراسة وفقًا لعدة نماذج حيث يمثل كل نموذج متغير تابع يقيس الأداء البنكي الربح التشغيلي (OP)، وهامش صافي الفائدة (NIM) والمتغيرات المستقلة وبما يوائم طبيعة البيانات. وكما تم التعبير عن متغيرات الدراسة في النموذج رقم (1) و(2).

1. تحليل نموذج الدراسة الأول

في هذا القسم سيتم عرض ومناقشة نتائج مصفوفة الارتباط والانحدار لنموذج الدراسة الأول والذي يمثل هامش صافي الفائدة كمتغير تابع يقيس الأداء البنكي وعلاقته بمتغيرات الدراسة المستقلة.

أولًا: في جدول (3) يظهر مصفوفة الارتباط بين متغير الدراسة التابع والذي يمثل الأداء البنكي وهو هامش صافي الفائدة (NIM) وباقي المتغيرات المستقلة.

جدول (3): تحليل مصفوفة الارتباط

المتغيرات	هامش صافي الفائدة	صافي الأصول	قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة	التغلغل المصرفي	التضخم	الناتج المحلي الإجمالي	الأزمات
هامش صافي الفائدة	1.000						
صافي الأصول	-0.354	1.000					
قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة	-0.318	0.720	1.000				
التغلغل المصرفي	-0.201	0.908	0.643	1.000			
التضخم	0.143	-0.309	-0.340	-0.258	1.000		
الناتج المحلي الإجمالي	0.094	0.028	0.032	0.028	0.132	1.000	
الأزمات	-0.179	0.504	0.438	0.426	-0.231	0.100	1.000

يظهر تحليل الارتباط طبيعة العلاقة مبدئيًا بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة؛ ومن جدول (3) أعلاه يظهر لدينا أن هامش صافي الفائدة يتحرك بشكل (سالب) أي عكسي مع المتغيرات المستقلة صافي الأصول وقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتغلغل المصرفي بالإضافة إلى متغير الأزمات؛ ويعتبر الارتباط بين تلك المتغيرات المستقلة ومتغير هامش صافي الفائدة متوسط القوة؛ بينما يتحرك هامش صافي الفائدة بشكل ضعيف وموجب مع متغيري التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيًا: في الجدول التالي تظهر نتائج تحليل انحدار المربعات الصغرى المعممة (GLS)؛ والذي يبين طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والأداء البنكي مقاسًا بهامش صافي الفائدة (NIM).

جدول (4): نتائج الانحدار للنموذج الأول

هامش صافي الفائدة	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]
صافي الأصول	-0.02***	0.004	-5.02	0.00	-0.028	-0.012
التغلغل المصرفي	0.012**	0.005	2.29	0.024	0.002	0.022
قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة	0.001	0.001	0.75	0.456	-0.001	0.003
التضخم	0.116**	0.045	2.61	0.011	0.028	0.205
النمو في الناتج المحلي الإجمالي	0.013	0.017	0.77	0.446	-0.021	0.048
الأزمات	0.008**	0.002	3.28	0.001	0.003	0.013
Constant	0.388***	0.068	5.69	0.00	0.252	0.523
Mean dependent var	0.027		SDdependent var	0.013		
R-squared	0.473		Number of obs	108		
Adj R-squared	0.30					
F-test	14.388		Prob > F	0.000		
Akaike crit. (AIC)	-690.573		(BIC)	-671.799		

من الجدول أعلاه يظهر تأثير المتغير صافي الأصول بشكل معنوي وسلبي على هامش صافي الفائدة؛ وهذا قد يعود إلى أنخفاض أسعار الفائدة بالإضافة إلى توجه البنوك إلى زيادة أصولها تعزيزًا للسلامة وتحوطًا من المخاطر. بينما متغير التغلغل المصرفي والذي يمثل التفرع والانتشار المصرفي في المدن والبلدات وهو مؤشر مهم لقياس قدرة البنوك على الوصول إلى مناطق أوسع تخدم عدد أكبر من فئات المجتمع فقد كان التأثير موجب ومعنوي على هامش صافي الفائدة. ويمكن تفسير ذلك على أن الوصول الأكبر لمختلف العملاء يمكن من البنك من جني أرباح أكثر حيث يعتبر الوصول مفتاح الحصول على الخدمات المصرفية مثل التسهيلات المتنوعة والخدمات المضافة الاخرى. أما متغير قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة فلم يظهر له أي تأثير معنوي حسب الدراسة الحالية وهذا يمكن تفسيره إلى أحجام البنوك عن تمويل هذه المشاريع نتيجة للمخاطر التي تتعرض لها بالاضافة الى عدم توفر ضمانات يمكن تقديمها للبنوك بغرض الحصول على تمويل (Shihadeh et. al,2019). بالإضافة إلى ذلك؛ ظهر متغير النمو في الناتج المحلي الإجمالي بدون أي تأثير معنوي على هامش صافي الفائدة كمتغير يقيس الأداء البنكي خلال سنوات الدراسة؛ وهذا يتعارض مع الوضع الطبيعي للنمو في الناتج المحلي الإجمالي مع هامش صافي الفائدة؛ وهذا من الممكن أن يرجع إلى عوامل داخلية للبنك أو أن العلاقة غير خطية بين هذه المتغيرات؛ بالإضافة إلى ثبات قاعدة العملاء خاصة في السوق الفلسطيني الذي يتميز بصغر حجمه وهذا لا يتفق مع ما وجدته دراسة (Shihadeh & Liu, 2019). ويظهر من الجدول أن متغير الأزمات (اقتصادية؛سياسية؛صحية) كان له تأثير إيجابي على الأداء البنكي مقياسًا بهامش صافي الفائدة؛ وهذا يعود إلى أن وجود أزمات متكررة في فلسطين يؤدي إلى زيادة الاقتراض بالأساس لتمويل حاجات الأفراد أو عمليات المشاريع والشركات، بالإضافة إلى أن زيادة الطلب على القروض الاستهلاكية لمواجهة تأخر الرواتب (أزمة اقتصادية) أو قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإعادة التشغيل وضمان استمرارية العمل أثناء أزمة كورونا، مما يعزز ربحية البنوك في تلك الفترات. وهذا يتعارض مع دراسة (Saddique et. al, 2017) التي لم تجد أي تأثير للأزمة المالية على هامش صافي الفائدة للبنوك في باكستان. أما التضخم كمتغير ضابط يمثل تأثيرات الاقتصاد الكلي على أداء الوحدات الاقتصادية؛ فكان تأثيره معنويًا موجبًا وهذا يدل على أن ارتفاع مستويات التضخم يؤدي إلى زيادة هامش صافي الفائدة ويمكن تفسير ذلك إلى أن ارتفاع الفوائد على القروض أكبر من أرتفاع الفوائد على الودائع مما يؤدي إلى فروق بين الفوائد الدائنة المقبوضة والفوائد المدينة المدفوعة وبالتالي ارتفاع هامش صافي الفائدة.

2. تحليل نموذج الدراسة الثاني

في هذا القسم سيتم تحليل نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهو الربح التشغيلي كمقياس للأداء البنكي؛ بالإضافة إلى ذلك سيتم تحليل نتائج اختبار الانحدار GLS وذلك لفهم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أولًا: سيتم مناقشة وتحليل مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج كما في جدول (5).

جدول (5): تحليل مصفوفة الارتباط للنموذج الثاني

المتغيرات	الربح التشغيلي	صافي الأصول	قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة	التغلغل المصرفي	التضخم	الناتج المحلي الإجمالي	الأزمات
الربح التشغيلي	1.000						
صافي الأصول	0.777	1.000					
قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة	0.495	0.720	1.000				
التغلغل المصرفي	0.777	0.908	0.643	1.000			
التضخم	-0.024	-0.309	-0.340	-0.258	1.000		
الناتج المحلي الإجمالي	0.133	0.028	0.032	0.028	0.132	1.000	
الأزمات	0.382	0.504	0.438	0.426	-0.231	0.100	1.000

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1*

من خلال تحليل مصفوفة الارتباط في جدول (5) أعلاه؛ والذي يبين طبيعة ارتباط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة؛ نلاحظ من خلال الجدول أن الربح التشغيلي وهو المتغير التابع والذي يمثل الأداء البنكي يتحرك بشكل قوي وبإشارة موجبة مع التغير في صافي الأصول كمتغير ضابط على مستوى البنك. كما يظهر من خلال الجدول أعلاه أن الربح التنشغيلي يتحرك بشكل قوي وموجب نتيجة التغير في مؤشرات التغلغل المصرفي وهي الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي. بالإضافة إلى ذلك فأن الارتباط بين حجم قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة والربح التشغيلي يعتبر متوسط وتأثيره موجب؛ وهذا يعني زيادة منح التمويلات إلى تلك المشاريع قد يساهم في تحسن الربح التشغيلي للبنوك. بينما ارتباط الربح التشغيلي كمتغير تابع بالتضخم يعتبر ضعيف ولكنه سلبي أي يتحرك عكس اتجاه التضخم. أما متغير الأزمات فأرتباطه بالمتغير التابع ارتباط موجب ومتوسط القوة.

ثانيًا: سيتم في هذا القسم تحليل نتائج انحدار المربعات الصغرى المعممة (GLS)؛ ويبين طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والأداء البنكي مقاسًا بالربح التشغيلي.

جدول (6): نتائج الانحدار للنموذج الثاني

الربح التشغيلي	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	95%Conf	Interval
صافي الأصول	0.515***	0.143	3.61	0.00	0.232	0.798
التغلغل المصرفي	-0.055	0.055	-1.00	0.321	-0.163	0.054
قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة	0.455***	0.161	2.82	0.006	0.135	0.774
التضخم	8.38***	2.423	3.46	0.001	3.573	13.186
النمو في الناتج المحلي الإجمالي	1.382	0.971	1.42	0.158	-0.543	3.308
الأزمات	0.044	0.125	0.36	0.723	-0.203	0.291
Constant	5.44**	2.297	2.37	0.02	.883	9.997
Mean dependent var	16.629		SD dependent var	0.955		
R-squared	0.690		Number of obs	108		
Adj R-squared	0.6790					
F-test	37.405		Prob > F	0.000		
Akaike crit. (AIC)	183.264		Bayesian crit. (BIC)	202.039		

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1*

من الجدول أعلاه يظهر طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والربح التشغيلي كمتغير تابع يقيس الأداء البنكي؛ حيث يظهر في الجدول أن تأثير المتغير المستقل صافي الأصول كان معنويًا وبمعامل تأثير موجب؛ وهذا يمكن تفسيره بأن زيادة الاستثمار في الأصول قد يؤدي الى تحسن ملحوظ في الربح التشغيلي للبنك. أما متغير التغلغل المصرفي والذي يقيس التفرع والوصول إلى العملاء كمؤشر رئيسي من مؤشرات الشمول المالي غير معنوي على الربح التشغيلي ولكن بمؤشر سلبي. وبالنظر إلى تأثير القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة نلاحظ من الجدول أعلاه أن تأثير هذه التسهيلات على الربح التشغيلي معنويًا وموجبًا؛ وهذا يمكن تفسيره بأن البنوك تطلب ضمانات كافية على التسهيلات المقدمة لتلك المشاريع؛ وبالتالي لا يتم منح تسهيلات لتلك المشاريع إلا أن تقدم ضماناتها واثبات قدرتها على التسديد المستمر؛ وبذلك تضمن البنوك تحقيق العوائد بأقصى درجة ممكنة. وجاء تأثير التضخم كمتغير مستقل على الربح التشغيلي معنويًا وبمعامل تأثير مرتفع؛ وهذا قد يعود إلى أن البنوك تتقاضى معدلات فائدة أعلى على القروض والتسهيلات الممنوحة وبالتالي انعكاس ذلك على الربح التشغيلي. ونلاحظ أن تأثير النمو في الناتج المحلي الإجمالي والأزمات غير معنوي ولكن تبقى إشارة معامل التأثير موجبة. أما بخصوص نموذج الدراسة كاملًا؛ فقد كانت قيمة (Adj R-squared) 67.9% وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 67.9% من

التغير في المتغير التابع وتعتبر نسبة مرتفعة؛ ويعزى ذلك إلى أن بناء النموذج الرياضي للدراسة الحالية استند على الأبحاث المثبة لطبيعة العلاقة بالإضافة إلى النظريات المالية التي تخص عمل البنوك؛ بالإضافة إلى استخدام نموذج المربعات المعممة (GLS) والذي يساهم في تحسين دقة النتائج.

ثانيًا: اختبارات القوة

سيتم في هذا القسم عرض وتحليل اختبارات إضافية لتعزيز نتائج الاختبارات الرئيسية بناء على بيانات ومتغيرات الدراسة. حيث تم في البداية إجراء اختبار Fixed Effect regression ومن ثم إجراء اختبار Random Effect regression ؛ ومن أجل اختيار أيها أفضل بالنسبة لبيانات الدراسة تم إجراء اختبار Huasman Test وكانت نتيجة هذا الاختبار هو قبول واعتماد اختبار Fixed Effect regression لكلا النموذجين. وفي جدول (7) يظهر نتائج الاختبار لكلا النموذجين.

جدول (7): تحليل الانحدارFixed Effect

المتغيرات	Fixed Effect regression	
	النموذج الاول الربح التشغيلي	النموذج الثاني هامش صافي الفائدة
صافي الأصول	0.072	(0.02) ***
التغلغل المصرفي	0.496*	0.012**
قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة	0.006	0.001
التضخم	5.689***	0.116**
النمو في الناتج المحلي الاحمالي	1.402	0.013
الأزمات	0.361***	0.008***
الثابت	13.268***	0.388***
Mean dependent Variables	16.629	0.027
R-squared	0.515	0.473
F-test	16.989	14.388
Akaike crit. (AIC)	147.697	-690.573
Number of observation	108	108
Prob > F	0.000	0.000
Number of groups	6	6

**** p<.01, ** p<.05, * p<.1*

من الجدول أعلاه؛ نلاحظ أن صافي الأصول يؤثر على الأداء البنكي مقاسا بهامش صافي الفائدة تأثيرًا معنويًا سالبًا؛ أي أن زيادة الاستثمار في الأصول للبنوك عينة الدراسة يؤدي إلى تراجع هامش صافي الفائدة؛ بينما لا يؤثر صافي الأصول على الربح التشغيلي للبنوك عينة الدراسة. أما متغير التغلغل المصرفي كمؤشر لقياس الشمول المالي فقد كان تأثيره معنويًا موجبًا وبدرجات مختلفة على هامش صافي الفائدة والربح التشغيلي. بينما تأثير التسهيلات والتمويلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فهو تأثير غير معنوي ولكن إشارة معامل التأثير في النموذجين موجبة. بالإضافة إلى ذلك؛ فإن تأثير التضخم كمتغير ضابط على مستوى الاقتصادي الكلي فنلاحظ أنه معنويًا وموجبًا على الربح التشغيلي وعلى هامش صافي الفائدة؛ كما أن تأثير الأزمات والتي تم اعتبارها في هذه الدراسة وهي أزمات اقتصادية؛ صحية؛ وسياسية كان تأثيرًا معنويًا وموجبًا؛ ويمكن تفسير ذلك أن خلال الأزمات التي عصفت في فلسطين كان الطلب كبيرًا على التسهيلات والخدمات المصرفية التي تتقاضى عليها البنوك فوائد وإيرادات؛ بالمقابل أن الودائع والتي تدفع عليها البنوك فوائد كان منخفضًا. وأخيرًا؛ نلاحظ من الجدول أن قيمة (R-squared) في كلا النموذجين متوسطة وتبلغ في النموذج الأول 50% وفي النموذج الثاني 47% وهذا يعطينا أن المتغيرات المستقلة في نموذجي الدراسة تؤثر بمقدار 50% و 47% على المتغير التابع؛ وذلك يؤشر إلى مدى قوة النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

الخاتمة والتوصيات:

استخدمت الدراسة الحالية التغلغل المصرفي والتسهيلات والتمويلات المباشرة الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كمؤشرات للشمول المالي وكمتغيرات مستقلة ورئيسية لتحليل أثر تلك المؤشرات على أداء البنوك المحلية في فلسطين؛ وغطت الدراسة الفترة من 2006 الى 2023. وبجانب متغيرات الشمول المالي تم استخدام التضخم ؛ GDP ؛ والأزمات كمتغيرات ضابطة على مستوى الاقتصاد الكلي؛ بالإضافة إلى ذلك تم استخدام حجم البنك ممثلًا بصافي الأصول كمتغيرات ضابطة ومستقلة على مستوى الوحدة الاقتصادية. ولتحليل لتلك التأثيرات المحتملة على الأداء البنكي تم اعتماد هامش صافي الفائدة والربح التشغيلي كمتغيرات تابعة.

استخلصت الدراسة ونتيجة لاستخدام عدة مؤشرات للأداء البنكي وعدة نماذج رياضية؛ بالإضافة إلى اختبارات القوة أن مؤشر التغلغل المصرفي مقاسًا بالفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي له تأثير معنوي وموجب على هامش صافي الفائدة عند استخدام تحليلGLS و Fixed Effect Model وبذلك فإن قدرة البنوك على فتح قنوات مصرفية في أماكن متعددة قد يؤدي إلى تعزيز ربحيتها وبالتالي أدائها المالي مما ينعكس على مساهميها بشكل أفضل. بينما كان تأثير مؤشر التغلغل المصرفي سلبيًا وغير معنوي عند استخدام مؤشر الربح التشغيلي عند اختبار GLS. وعلى العكس من ذلك، فقد أظهرت نتائج اختبار Fixed Effect Model تأثيرًا معنويًا وموجبًا للتغلغل المصرفي على على الربح التشغيلي كمؤشر لأداء البنوك في فلسطين.

أما بخصوص المتغير الرئيسي الثاني والذي يمثل استخدام الخدمات المالية وهو القروض والتسهيلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ فقد ظهر تأثيره على الربح التشغيلي معنويا وموجبا في اختبار GLS ؛وكان تأثيره موجبًا لكن غير معنوي في التحليل الأساسي وتحليل القوة على هامش صافي الفائدة.

التوصيات العملية والدراسات المستقبلية:

- بناء على نتائج الدراسة فإنه يمكن تقديم عدة توصيات إلى البنوك كمزودي للخدمات المالية والمصرفية منها: تعزيز الوصول إلى الفئات المهمشة والاماكن البعيدة عن مراكز المدن مما يعزز مؤشرات الشمول المالي وانعكاس ذلك على قاعدة العملاء وبالتالي استخدامهم للخدمات المالية المقدمة وبما يخدم هدف البنوك كشركات تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية من خلال تحقيق أداء مالي جيد. بالإضافة إلى ذلك؛ تعزيز استخدام الخدمات المالية من قبل جميع فئات المجتمع بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تواجه صعوبات في الحصول على التمويل المناسب وربط تلك المشاريع بمؤسسات ضمان القروض والبرامج الحكومية التي تعنى بتعزيز وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ومن خلال نتائج الدراسة الحالية وعطفًا على الدراسات السابقة يمكن التوصية بضرورة إجراء أبحاث علمية معمقة حول محاور الشمول المالي وتأثيرها على أداء البنوك؛ ويمكن تطبيق الدراسة الحالية على دول مشابهة لحالة فلسطين في المنطقة العربية أو دول نامية في مناطق مختلفة. بالإضافة إلى ذلك يمكن إضافة متغيرات جديدة إلى نموذج الدراسة مثل جودة الخدمات المالية المقدمة والخدمات المالية الرقمية.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية

البنك الدولي. (2022). *الشمول المالي يمثل عاملا رئيسيا في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء*. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview.

سلطة النقد الفلسطينية. (2023). *الشمول المالي في فلسطين معرفة وتنمية*. إصدارات سلطة النقد الفلسطينية في اليوم العربي للشمول المالي.

صحراوي، جليلة والفاضلي، عبدالله رجب. (2023). أثر الشمول المالي على ربحية البنوك - دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي 2011-2020. *مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال*، 1(7)، 355-376.

عبدالله، سمير وحن، حبيب وجبارين، علي وحناوي، محمد. (2016). *الشمول المالي في فلسطين*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس-رام الله، 1-273.

العبدالله، شادي وبوقرة، ايمان ومنصوري، حاج موسى. (2022). أثر الشمول المالي على ربحية البنوك الأردنية خلال الفترة(2008-2019) . مجلة *اقتصاديات شمال افريقيا*، 18(2)، 211-222.

عليوة، رواء نافذ والعشي، محمد مروان وماضي، هشام كامل. (2021). أثر الشمول المالي على الميزة التنافسية المصرفية. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، *13* (2)، 227-249.

عمرية، مصطفى صالح عبدالمعطي. (2022). *تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 – 2020)*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Honohan, P. (2009). Access to Financial Services: Measurement, Impact, and Policies. The World Bank Research Observer, 24(1), 119–145. [CrossRef]

Consultative group to assist the poor, CGAP (2016). *Achieving the sustainable development goals, the role of financial inclusion*. https://www.cgap. org/publiccations/ achievingsustainable-development- goals

Ditta, A. S. A., & Saputra, A. (2020). Financial inclusion and banking performance in Indonesia. *Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies*, 6(2), 50-69. [CrossRef]

Feghali, K., Mora, N., & Nassif, P. (2021). Financial inclusion, bank market structure, and financial stability: International evidence. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, *80*, 236-257. [CrossRef]

Honohan, p. (2008). cross-country variation in household access to financial services. *Journal of Banking & Finance*, *32*(11), 2493–2500. [CrossRef]

Khatib, S., Hendrawaty, E., Bazhair, A., Rahma, I., & Al Amosh, H. (2022). Financial inclusion and the performance of banking sector in Palestine. *Economies*, *10*(10), 1-15. [CrossRef]

Kumar, V., Thrikawala, S., & Acharya, S. (2022). Financial inclusion and bank profitability: Evidence from a developed market. *Global Finance Journal*, *53*, 100609. [CrossRef]

Novignon J, Nonvignon J, Mussa R (2018) The poverty and inequality nexus in Ghana: a decomposition analysis of household expenditure components. *Int J Soc Econ*, 45(2), 246–258. [CrossRef]

Pilloff, S. J. (1996). Performance changes and shareholder wealth creation associated with mergers of publicly traded banking institutions. *Journal of Money, Credit and Banking,* 28(3), 294-310. [CrossRef]

Rashid, A., & Jabeen, S. (2016). Analyzing performance determinants: Conventional versus Islamic banks in Pakistan. *Borsa Istanbul Review,* 16(2), 92–107. [CrossRef]

Saddique, A., Ahmad, M., Mumtaz, R., & Arif, M. (2017). The Effect of Financial Variables on Bank Performance Pre and Post Financial Crisis. *Journal of Finance and Accounting*, 4(6), 378-382. [CrossRef]

Sahyouni, A., & Wang, M. (2018). The determinants of bank profitability: Does liquidity creation matter? *Journal of Economics and Financial Analysis,* 2(2), 61–85. [CrossRef]

Shihadeh, F. (2021b). A Conceptual Framework of Financial Inclusion: The Links with Individuals, SMEs, and Banks. In: Musleh Al-Sartawi, A.M.A. (eds) The Big Data-Driven Digital Economy. [CrossRef]

Shihadeh, F., & Liu, B. (2019). Does financial inclusion influence the banks risk and performance? Evidence from global prospects. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal,* 23(3), 1–12.

Shihadeh, F., Gamage, S. K. N. & Hannoon, A. (2019). The causal relationship between SME sustainability and banks' risk. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja,* 32:1, 2743-2760. [CrossRef]

Shihadeh, F., Hannon, A., Guan, J., Ul Haq, I., & Wang, X. (2018). Does financial inclusion improve the banks' performance? Evidence from Jordan. In J. W. Kensinger (Ed.), Vol. 34. Global tensions in financial markets (pp. 117–138). New York, NY: Emerald Publishing Limited. [CrossRef]

Shihadeh, Fadi. (2021a). Financial inclusion and banks' performance: Evidence from Palestine. *Investment Management and Financial Innovations, 18*(1), 126-138. [CrossRef]

Swamy, v. (2014). Financial inclusion, gender dimension, and economic impact on poor households. *World Development, 56,* 1–15. [CrossRef]

World Bank. (2019). "Financial Inclusion." Europe and Central Asia Economic Update (Spring), Washington, DC: World Bank. Doi: 10.1596/978-1-4648-1409-9. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

World Bank. (2025). *The Global Findex Database 2025: Data Download and Documentation*. https://globalfindex.worldbank.org

Yakubu, I. N., & Musah, A. (2022). The nexus between financial inclusion and bank profitability: a dynamic panel approach. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 1-14. [CrossRef]

ثالثًا: ترجمة المراجع العربية

Abdullah, S., Hann, H., Jabareen, A., & Hanawi, M. (2016). *Financial inclusion in Palestine*. Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS), Jerusalem–Ramallah. [In Arabic]

Al-Abdallah, S., Bougra, I., & Mansouri, H. M. (2022). *The impact of financial inclusion on the profitability of Jordanian banks during the period (2008–2019).* Journal of North African Economies, 18(2), 211–222. [In Arabic]

Aliwa, R. N., Al-Ashi, M. M., & Madi, H. K. (2021). *The impact of financial inclusion on banking competitive advantage*. University of Anbar Journal of Economic and Administrative Sciences, 13(2), 227–249. [In Arabic]

Omariyah, M. S. A. (2022). *The impact of financial inclusion on economic growth, poverty, and financial stability in Palestine: An econometric study for the period (2010–2020)* (Unpublished master's thesis). An-Najah National University, Nablus, Palestine. [In Arabic]

Palestine Monetary Authority. (2023). *Financial inclusion in Palestine: Knowledge and development*. Palestine Monetary Authority Publications on the Arab Financial Inclusion Day. [In Arabic]

Sahrawi, J., & Al-Fadhli, A. R. (2023). *The impact of financial inclusion on bank profitability: An econometric study of the GCC countries (2011–2020)*. Journal of Economics and Business Administration, 1(7), 355–376. [In Arabic]

World Bank. (2022). *Financial inclusion is a key factor in reducing poverty and promoting prosperity*. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview [In Arabic]